Distr.
GENERAL

A/40/762
18 October 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الاربعون
البنود ٣٠ ، ٤١ ، ٨٤ و ٨٥
من جدول الاعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ موجهة
الى الامين العام من ممثل مصر الدائم لدى
الامم المتحدة

اتشرف بإعلامكم بأن وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ قد اختتموا اجتماعهم السنوى التاسع في مقر الامم المتحدة بنيويورك في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ واعتمدوا الاعلان المرفق طياً .

ويشمل الاعلان عددا من المسائل الاقتصادية في حقل التعاون المتعدد الاطراف من أجل التنمية فضلا عن مختلف البنود الهامة التي تهم الجمعية العامة في دورتها الاربعين . وعلى وجه الخصوص ، يتصدى الإعلان ، بصورة مباشرة ، الى المداولات المتصلة بالبنود ٣٠ و ٤١ و ٨٤ و ٨٥ من جدول الاعمال .

٠٧٢٦ 85-27892

../..

Digitized by UNOG Library

وأكون ممتنا للغاية لو تكرمتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم اعلان وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود المشار اليها اعلاه من جدول الاعمال .

(التوقيع) احمد توفيق خليل
الممثل الدائم لمصر لدى
الامم المتحدة
رئيس مجموعة السبعة والسبعين

../..

Digitized by UNOG Library

المرفق

اعلان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧

أولا

١ - عقد وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ اجتماعهم السنوى التاسع في مقر الامم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢ الى ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ لاستعراض التطورات التي جدّت في الحالة الاقتصادية العالمية منذ اجتماعهم الاخير في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وللإعداد للدورة الاربعين للجمعية العامة ، ولاستعراض التطورات الاخيرة في مجال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٢ - وجدد وزراء الخارجية التزامهم بالاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦)) المؤرخان في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ وأكدوا من جديد استمرار صلاحية الصكوك المذكورة .وأعاد الوزراء تأكيد تصميمهم على أن يواصلوا بذل جهودهم المتضافرة الرامية الى إعادة تشكيل النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وعادل . وأكدوا في هذا السياق على الدور الرئيسي للامم المتحدة بوصفها محفلا عالميا فريدا للمفاوضات التي ينبغي أن تتلقى ، بمناسبة الذكرى الاربعين للامم المتحدة الزخم السياسي اللازم من أجل ايجاد الحلول للمشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق صالح المجتمع الدولي ككل ورخاء جميع أجزائه - وأكدوا من جديد التزامهم بمبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة وأشاروا في هذا الصدد الى أن الميثاق قد ركز على تعزيز رفاهية جميع الامم وتقدمها الاقتصادى بوصفها عمادا للسلام . وأكد الوزراء أيضا على أهمية الحفاظ على الطابع الديمقراطي للجمعية العامة على أساس المساواة في السيادة بين الدول .

٣ - ووافق الوزراء على تقييم الحالة الاقتصادية العالمية الذى وضعه الاجتماع الوزارى لبلدان عدم الانحياز المنعقد في لواندا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ورحبوا بالتوصيات والمبادرات التي اعتمدت في ذلك الاجتماع .

٤ - وأبدى الوزراء قلقهم العميق تجاه التقلص المستمر في اتجاه تعدد الاطراف واضعين في الاعتبار طابع الترابط المتزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وحثوا

Digitized by UNOG Library

جميع الحكومات على أن تجدد التزامها بتقوية الإطار المتعدد الأطراف للمفاوضات والتعاون الاقتصادى الدولي لأغراض التنمية .

٥ - وأكد وزراء الخارجية مجدداً التزامهم التام بالمفاوضات الدولية طبقا لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ كما أعادوا كذلك تأكيد استمرار صلاحية وأهمية الاستراتيجية التي اعتمدت في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي (انظر S/1567 - A/38/132 و Corr.1 و Corr.2) والتي أيدتها مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعها الوزارى الخامس المنعقد في بيونس أيرس ، وجددوا دعوتهم للبلدان المتقدمة النمو كي تبدى ارادة سياسية صادقة تسمح ببدء المفاوضات الدولية .

٦ - وأكد الوزراء من جديد ضرورة اتخاذ خطوات واجراءات تتسم بمزيد من الايجابية والتحديد ، بصورة فردية وجماعية ، من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي للقضاء ودون تأخير على الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية ، والفصل العنصرى والعنصرية وجميع أشكال التمييز العنصرى والعدوان الاجنبي ، والاحتلال والهيمنة ، والسيطرة والتوسع والاستغلال ، التي تشكل عقبات رئيسية في وجه التحرر الاقتصادى للبلدان النامية وشعوبها . كما أكد الوزراء من جديد حق جميع البلدان والاقاليم والشعوب الخاضعة لهذه الممارسات المدانة أو المتأثرة بها في الحصول على تعويض كامل عن الاستغلال أو الاستنزاف أو الخسارة أو الضرر الذى يلحق بمواردها الطبيعية وجميع الموارد الاخرى . وكرر الوزراء الاعراب عن تأييدهم الثابت للنضال البطولي لشعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين ولبنان والاراضي العربية المحتلة في سبيل نيل حريتها واستعادة سيادتها التامة والفعالة والسيطرة على مواردها الطبيعية وسائر مواردها وأنشطتها الاقتصادية الاخرى . وأعاد الوزراء كذلك تأكيد تضامنهم مع دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى التي تعاني من العدوان العسكرى والإرهاب والزعزعة الاقتصادية التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصرى كما أعادوا تأكيد دعمهم لتلك الدول . وشدد الوزراء مرة أخرى على أن من واجب جميع الدول أن تدعم بفعالية البلدان والاقاليم والشعوب التي لا تزال تخضع لهذه الممارسات أو تتأثر بها وأن تقدم المساعدة اليها ، كيما يتسنى لها أن تستعيد سيادتها الوطنية الكاملة وسلامتها الاقليمية وسائر الحقوق الاساسية وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، تمكينا لها من تحقيق استقلالها وتعزيزا للتنمية والتعاون والسلم والأمن على الصعيد الدولي .

../..

Digitized by UNOG Library

٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ ازاء لجوء بعض البلدان المتقدمة النمو ، على نحو يزداد تواترا ، الى استخدام تدابير قسرية على نطاق متزايد الاتساع كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادى على بعض البلدان النامية ، وأكدوا من جديد أنه ينبغي لتلك البلدان المتقدمة النمو أن تمتنع عن استخدام هذه التدابير وقرروا أن تواصل مجموعة الـ ٧٧ اتخاذ الاجراء المناسب في الجمعية العامة من أجل القضاء على هذه الممارسات .

٨ - وكرر الوزراء التأكيد على أن ثمة ترابطا وثيقا بين السلم ونزع السلاح والتنمية . وأعربوا عن بالغ قلقهم ازاء سباق التسلح المتسارع . ودعوا بمناسبة الذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة ، الى وقف سباق التسلح واتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح وبدء عهد انمائي دولي سلمي عادل ومنصف وجديد تستخدم فيه عدة أمور من بينها الموارد الاضافية القيّمة التي سيتم توافرها على هذا النحو لاغراض التنمية التي تعود بالنفع على الجميع .

٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي لان الانتعاش غير المتوازن والضعيف الذى حصل في بعض البلدان المتقدمة النمو لم يمس المشكلات الاساسية الحادة للبلدان النامية التي استمرت اقتصادياتها في التدهور ، مما يعرضها لمزيد من عدم الاستقرار الذى يتميز به الاقتصاد العالمي عموما واقتصادات البلدان النامية خصوصا . كما أن الانتعاش المحدود في بعض البلدان المتقدمة النمو لا يمكنه ان يبدد عدم الاستقرار هذا خاصة وأن حل المشكلات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك الحاجة الملحّة لاعادة تنشيط اقتصادات البلدان النامية ، لا يزال موضع تجاهل . واستمدت البلدان النامية تتأثر ، بدرجات متفاوتة ، بالبيئة الخارجية المعاكسة ، التي تتمثل في عدة عوامل من بينها تقلب المتغيرات الاقتصادية الاساسية وعدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو الكبرى : مثل التقلبات الحادة في أسعار الصرف ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، والهبوط الحاد في أسعار السلع الاساسية والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، وازدياد الضغوط الحمائية ، والنقل العكسي للموارد من البلدان النامية ، وأعباء الديون الساحقة ، وعملية التكيف المقيدة التي تتطلبها المؤسسات المالية والانمائية ، وانخفاض المساعدة الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية ، والنقص الحاد في الموارد لدى المؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الاطراف . ولاحظ الوزراء أن استمرار وجود تلك الظروف الخارجية غير المواتية لتنمية البلدان النامية لا يتسبب فقط في ايجاد عقبات تعرقل سبيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن التغلب عليها ، بل يهدد أيضا استقرارها الاقتصادى والسياسي والاجتماعي .

../..

Digitized by UNOG Library

١٠ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لاستمرار وتزايد الممارسة التي تتبعها مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة النمو ، خارج الاطار المتعدد الاطراف لمنظومة الامم المتحدة ، والمتمثلة في اتخاذ قرارات تهم العالم بأسره وتعد حيوية لمستقبل النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية . ويتعين على المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية ، في هذا الصدد ، أن تجد الوسائل الكفيلة بتحقيق تنسيق للسياسات ، مع مشاركة البلدان النامية فيها مشاركة كاملة .

١١ - وأكد الوزراء من جديد أهمية عقد مؤتمر دولي بشأن توفير النقد والتمويل للتنمية بمشاركة عالمية ، وفقا لاقتراح المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذى أيدته مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعها الوزارى الخامس المنعقد في بوينس إيرس .

١٢ - وأعرب وزراء الخارجية عن قلقهم البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، التي يزيد من تفاقمها الجوع والجفاف والتصحّر ، معرضة بذلك أرواح الملايين من الافريقيين والنسيج الاجتماعي لمجتمعاتهم وإمكاناتهم الإنمائية الى الخطر . ولاحظوا ببالغ القلق التزايد الهائل في الديون الخارجية للبلدان الافريقية والعبء الثقيل غير المحتمل الناشىء من خدمة الديون ، الذى أدى الى حالة من التناقض الظاهرى تجد فيه البلدان الافريقية نفسها ، على الرغم من الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في القارة ، أنها غدت من البلدان المصدرة الصافية لرأس المال الى البلدان المتقدمة النمو والى المؤسسات المالية الدولية ولاحظ الوزراء ، علاوة على ذلك ، أن تدهور أسعار السلع الاولية وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الى القارة قد أثرت تأثيرا عكسيا على قدرة البلدان الافريقية على بلوغ أهدافها الإنمائية فضلا عن الوفاء بالتزاماتها المالية الاخرى .

١٣ - (أ) وبحث الوزراء في موضوع الديون الخارجية للبلدان النامية وسلموا بأن هذه المشكلة هي نتيجة مباشرة للظروف الاقتصادية العالمية السائدة التي تتمثل فيها أوجه التفاوت القائمة والنظام الاقتصادى الدولي الجائر . وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء أزمة الديون وعبء خدمة الديون الساحق للبلدان النامية ، اللذين كان يتعين النظر اليهما في إطار عالمي من حيث تأثيرهما السلبي على التنمية في البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

(ب) وشددوا على أنه لم يعد من الممكن النظر الى مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية من حيث جوانبها التقنية الضيقة وحدها فحسب ، بل افترضوا أيضا وجود أبعاد سياسية واجتماعية خطيرة ، يزيد من خطورتها التأثير العنيف الناجم عن أوجه الاختلال في النظام النقدى والمالي والتجارى الدولي ، مما يتطلب ، بالتالي ، معالجة سياسية واتباع نهج عالمي يشمل البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة النمو الدائنة ، فضلا عن المؤسسات المالية والمصرفية الدولية التي تقع على عاتقها جميعا مسؤولية تقاسم السعي للتوصل الى حل لمشكلة الديون في البلدان النامية .

(ج) وشددوا أيضا باهتمام بالغ على التأثير السياسي والاقتصادى والاجتماعي الضار بالبلدان النامية ، الناجم عن العبء الهائل وغير المحتمل بصفة متزايدة لخدمات ديونها الأجنبية المتزايدة والمتفاقمة نتيجة للتأثير السلبي لعملية التسوية ، وعدم القدرة على الوصول الى الأسواق المالية ، وارتفاع معدلات الفوائد الحقيقية ، وتقلبات أسعار الصرف ، وتدفق احتياطي الموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، والركود ، بل التدهور ، في المساعدة الإنمائية الرسمية بالأرقام الحقيقية ، وتدهور معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، جنبا الى جنب مع الانخفاضات الحادة في أسعار السلع الأساسية فضلا عن تصاعد السياسة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو .

(د) وشددوا على أن البلدان النامية قد بذلت ، في سبيل التكيف ، جهودا مضنية ، بناء على طلب من المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، بعدة طرق من بينها الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتي أسفرت عن تكبدها نفقات اجتماعية واقتصادية مرتفعة للغاية ، وعن بطالة وكساد ، أدت الى إضعاف لقدرتها على النمو والتنمية .

(هـ) وإن هذا التكيّف الذى تم في ظروف اقتصادية معاكسة بشكل متزايد يؤدى حاليا في بلدان عديدة الى حلقة مفرغة تتزايد فيها عوامل الإفقار والتدمير الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي .

(و) وفي حين سلّم الوزراء بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها البلدان المدينة فيما يتصل بالديون ، فقد أكدوا ، مع ذلك ، من جديد أن الالتزامات المالية التي ارتبطت بها البلدان النامية مع الدائنين من البلدان المتقدمة النمو

Digitized by UNOG Library

والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف قد أصبحت غير محتملة في ظل الظروف الراهنة ؛ وعلاوة على ذلك ، وما لم يتوصل المجتمع الدولي الى حلول عاجلة وعادلة ودائمة ، فقد تتجاوز هذه الإلتزامات ، بالنسبة لبعض تلك البلدان ، قدراتها الاقتصادية . وأوضحوا ، بالإضافة الى ذلك ، أنهم لن يقصّروا ، في ظل أى ظرف من الظروف ، في منح الاولوية الاولى لرفاه شعوبهم وتقوية النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي لبلدانهم ولتنميتهم الاقتصادية .

١٤ - ولاحظ الوزراء باهتمام شديد ما ترتكبه الدول المتقدمة النمو من انتهاك متواصل لقواعد ومعايير ومبادئ نظام التجارة الدولية ، بما في ذلك نشر التدابير الحمائية والترتيبات التجارية خارج نطاق مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وبطريقة لا تتماشى معها فضلا عن تزايد لجوء الدول المتقدمة النمو الى التدابير الحمائية وأيضا الى التعاقدات الثنائية والى اتباع نظام القطاعات من أجل تقييد الواردات من البلدان النامية . ولاحظوا أيضا باهتمام تزايد استخدام البلدان المتقدمة النمو للتدابير "المناهضة لإغراق السوق بالسلع" ولإجراءات الضريبة المضادة ضد البلدان النامية فضلا عن استخدام إعانات التصدير والإفراط في استخدام الشروط الوقائية مما أسفر عن حدوث اضطراب وتشويه في المجال التجارى . وناشدوا البلدان المتقدمة النمو أن تنفّذ بشكل عاجل الالتزامات التي ارتبطت بها في الاجتماع الوزارى لمجموعة "غات" في عام ١٩٨٣ . وفي الدورة السادسة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، هذين اللقائين اللذين كانت لهما صلة خاصة باحتياجات البلدان النامية في مجال التجارة والتنمية . وأكدوا من جديد ، أيضا أنه ينبغي الاستمرار في التمسك بمبدأ المعاملة الخاصة والمعاملة التفاضلية بالنسبة للبلدان النامية الواردة أسماؤها في إعلان طوكيو الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ . وناشدوا البلدان التي تمنح المعاملة التفاضلية أن تكفل استمرار وتحسين وتوسيع نطاق نظامها العام لخطط الافضليات وتجنب إدخال أية تدابير تمييزية في هذا النظام ، بما في ذلك التدابير المطبقة في إطار ما يسمى بمفهوم التدرج . وطالبوا أيضا بالالتزام الدقيق بالقواعد والمعايير والمبادئ المتعلقة بالنظام التجارى المتعدد الاطراف وشددوا ، في هذا الصدد ، على الحاجة الى إعادة الاتجار بالمنسوجات الى نظام "غات" .

١٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الراهنة للتجارة العالمية في مجال السلع الاساسية ، التي تتميز أساسا بعدم استقرار السوق وبالتدهور الفاحش والمتواصل في الاسعار ، وعدم الاشتراك الفعلي من جانب البلدان النامية في تجهيز

Digitized by UNOG Library

وتوزيع وتسويق هذه المنتجات . وأعربوا أيضا عن اهتمامهم الجاد بالمحاولات الاخيرة الرامية الى الشك في صحة صلة اتفاقات السلع الاساسية التي تنطوى على شروط اقتصادية . .

١٦ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا . ولاحظوا أن هذه البلدان نظرا لتقييداتها الهيكلية هي أقل البلدان قدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية . وبالتالي كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على هذه البلدان تأثيرا اتسم بخطورة خاصة . كما لاحظوا أن الاداء الاجتماعي الاقتصادى لاقل البلدان نموا متخلف ، اجمالا ، الى حد كبير ، عن سائر بلدان العالم . وان العبء المتراكم نتيجة للظروف المناخية المعاكسة والكوارث الطبيعية والتدهور المتواصل في الاسعار النسبية لسلعها القابلة للتصدير ، جنبا الى جنب مع انخفاض التدفق الصافي الاجمالي للموارد بالارقام الحقيقية ، كل هذا جعل جهودها في سبيل الانتعاش تتسم بمزيد من الصعوبات التي لا حد لها . وتشكل التزاماتها تجاه خدمة الديون في الوقت الراهن عائقا رئيسيا للعملية الإنمائية ومازالت هذه الإلتزامات في نمو . وتستدعي خطورة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لاقل البلدان نموا استجابة شاملة من قبل المجتمع الدولي ، موجهة نحو الانعاش القصير الاجل والتنمية الطويلة الاجل ، على السواء .

١٧ - وأكد الوزراء من جديد الحاجة الى الابقاء على الموضوعات المتصلة بالاغذية والزراعة في صلب جدول الأعمال الشامل ، وأعربوا عن اقتناعهم بأنه ينبغي أن ينظر الى الإجراءات الدولية المتعلقة بمعالجة مشاكل الاغذية والزراعة في البلدان النامية بطريقة شاملة في أبعادها التقنية والاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والثقافية والسياسية فضلا عن منظوراتها المباشرة القصيرة والطويلة الاجل . وشددوا على أن تحقيق إلتزام المجتمع الدولي بالقضاء المبكر على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٠٠ الى أبعد حد يتسم بأهمية ذات أولوية بالنسبة للبلدان النامية . وطالبوا ، في هذا الصدد ، بدعم دولي ثابت وفعّال يرمي الى تحقيق الإكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي والتنمية الزراعية في البلدان النامية . وتحقيقا لهذه الغاية ، حثوا المجتمع الدولي ، وبوجه خاص البلدان المانحة المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، بقوة على زيادة المساعدات التي تقدمها حتى تبلغ المستوى اللازم لتمكين البلدان النامية ، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في المواد الغذائية ، من تحقيق الاهداف المتفق بشأنها بالنسبة للقطاعات الزراعية والغذائية الواردة في الاستراتيجية

Digitized by UNOG Library

الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث . ووجهوا نداءً قوياً من أجل إجراء مفاوضات بشأن تغذية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمستويات كافية ودون أى إبطاء آخر . وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم البالغ إزاء الممارسات التقييدية للسوق التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة النمو ، والتي تواصل منع الانتفاع الكامل بانتاج البلدان النامية وبقدرتها على تصدير مختلف منتجاتها الزراعية ، وبصفة خاصة المنتجات الغذائية .

١٨ - ورحب الوزراء بما حدث مؤخرا من تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الامم المتحدة . وشددوا على أهمية الدور الذى تضطلع به منظمة اليونيدو بوصفها وكالة متخصصة في مجال التنمية الصناعية للبلدان النامية . وأعربوا عن أملهم في أن تنتهي الفترة الانتقالية ، كما هو متوقع ، بنهاية عام ١٩٨٥ .

ثانيا

١٩ - أكد وزراء الخارجية ، بعد أن وضعوا في اعتبارهم ما تتسم به المشاكل الاقتصادية والانمائية الدولية من طابع عالمي متزايد الترابط ، على أنه ينبغي إجراء مفاوضات عاجلة لبحث المسائل المترابطة المتصلة بالنقد والمال والديون ونقل الموارد والتجارة والتنمية ، بما في ذلك المشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا ، كما ينبغي اتخاذ تدابير محسوسة فعالة بعيدة النظر في هذا الصدد دون أى إبطاء .

٢٠ - وعهد الوزراء الى مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك الإسراع في تقدير الجهود الإضافية اللازمة لتنشيط المفاوضات الرامية الى تنفيذ النهج الثنائي المرحلة ، الذى اعتمده مؤتمر القمة السابع للبلدان غير المنحازة الذي انعقد في نيودلهي ، وأيده الاجتماع الوزارى الخامس لمجموعة السبعة والسبعين في بوينس أيرس بغية تحقيق الشروع في إجراء المفاوضات العالمية .

٢١ - وفي حين لاحظ الوزراء أن الحكومات والشعوب الافريقية نفسها قد سلّمت بأن تنميتها هي أساسا مسؤوليتها الذاتية ، فقد شددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم التأييد الكامل للجهود الفردية والجماعية التي تبذلها الحكومات الافريقية من أجل التنمية القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل لهذه القارة . وفي هذا الصدد ، رحبوا بالاستجابة المشجعة من قبل المجتمع الدولي للتصدى للجوانب العاجلة للأزمة

Digitized by UNOG Library

القائمة في افريقيا . علاوة على ذلك ، حثّ الوزراء المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير فعّالة لمواجهة الاسباب الهيكلية للحالة الاقتصادية الحرجة الراهنة في افريقيا ومنع حدوث تكرارها عن طريق المساعدة في تنفيذ برنامج عمل السنوات الخمس ذى الاولوية للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، الذى تم اعتماده في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذى انعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وعن طريق التنفيذ الكامل للإعلان المعني بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، المرفق بقرار الجمعية العامة ٣٩/٢٩ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ . وفي هذا السياق ، أيد الوزراء النداء الذى وجهه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورتها الحادية والعشرين للدعوة الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة لمعالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

٢٢ - وكرر الوزراء التأكيد على استمرار صحة وأهمية مرامي وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث والحاجة الى تنفيذ تدابير ترمي الى وضع سياسات تهدف الى بلوغ هذه المرامي والاهداف ولاحظوا ما أسفر عنه عمل اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي من نتائج أسهمت فيها مجموعة السبعة والسبعين بجهود كبيرة . وأعربوا عن أملهم في أن تؤدى روح التعاون التي اتسمت بها نتائج عمل اللجنة الى ، قيام البلدان المتقدمة النمو باتخاذ خطوات عاجلة ومحسوسة في تنفيذ التدابير الرامية الى وضع السياسات اللازمة لتحقيق ذلك .

٢٣ - وأكد الوزراء مرة أخرى أن التعاون الاقتصادى الفعّال المتعدد الاطراف أمر ضرورى للتصدى ، في اطار منهج متكامل ، لمعالجة المجالات المترابطة المتصلة بالنقد والمال والديون والتجارة والتنمية .

٢٤ - وطلب الوزراء الشروع ، خلال الدورة الاربعين ، في تنفيذ العملية التحضيرية اللازمة للدعوة الى عقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل لاغراض التنمية ، وناشدوا مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك لاتخاذ الخطوات اللازمة ، عن طريق اعتمادها ، في هذا الصدد ، لجميع الدراسات والمقترحات التي قد تساعد في الاضطلاع بهذه العملية التحضيرية .

٢٥ - وحث الوزراء حكومات البلدان الدائنة المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية المالية والمصرفية ، بروح من المسؤولية المشتركة ، على الدخول في حوار مع البلدان النامية المدينة للتوصل معا الى حل دائم ومنصف ومتفق عليه لمشكلة ديون البلدان النامية ، على أن يتناول هذا الحل ، ضمن ما يتناوله ، مايلي :

../..

Digitized by UNOG Library

(أ) المسؤولية المشتركة فيما بين حكومات البلدان الدائنة المتقدمة النمو والبلدان النامية المدينة وكذلك المؤسسات الدولية المالية والمصرفية ؛

(ب) العدل والمساواة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توزيع تكاليف عملية التكيف الاقتصادي ، والشروع من جديد في التمويل من أجل التنمية ومن أجل تحقيق معدلات فائدة أقل ، ومن أجل تسهيل الوصول الى الاسواق تسهيلا كبيرا ، وتجميد السياسة الحمائية وابعادها ، وتثبيت أسواق السلع وتحديد أسعار عادلة ومجزية .

(ج) تحديد مدفوعات خدمة الدين بنسبة من ايرادات الصادرات تتفق مع الاحتياجات الانمائية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ؛

(د) مد فترات الدفع والسماح وتوحيد الديون ،

(هـ) تسهيل الشروط التي التي يعمل بها صندوق النقد الدولي وسواه ؛

(و) وعلى الاخص توفير معاملة خاصة للبلدان الافقر والاقل نموا في حل مشاكل ديونها الخارجية الخطيرة .

ولاحظ الوزراء ، بالاضافة الى ذلك ، أن التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥(د - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ لم يكن كافيا وطلبوا تنفيذه بشكل تام وعاجل .

وأيد الوزراء أيضا المقرر الذي اتخذ في إجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية الحادي والعشرين الذي يدعو الى عقد مؤتمر دولي عاجل بشأن الديون الخارجية للبلدان الافريقية لتقديم حل شامل ودائم لهذه المشكلة .

وشدد الوزراء على الروابط القائمة بين مسائل النقد ، والمالية والديون والتجارة ورأوا أن أزمة الدين في البلدان النامية أزمة من أهم المسائل المعروضة على الجمعية العامة في دورتها الاربعين ، وانه لذلك يجب الاهتمام بشكل خاص بهذه المشكلة بغية اتخاذ التدابير المناسبة والمحددة .

../..

Digitized by UNOG Library

٢٦ - وأوصى الوزراء بإجراء مشاورات فيما بين البلدان النامية والتنسيق فيما بينها في المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية وذلك لإبقائها في نطاق استراتيجية شاملة مناسبة تتناول المسائل الاقتصادية الدولية المترابطة .

٢٧ - وشدد الوزراء على الحاجة الى اتخاذ اجراءات عاجلة لمعالجة الحالة المتدهورة للبلدان النامية في ميدان السلع . وأكدوا من جديد أولوية الإسراع في وضع عمليات الصندوق المشترك للسلع الاساسية موضع النفاذ الفعلي وأعربوا عن أسفهم لان بعض البلدان المتقدمة النمو قد أضعفت قدرة الصندوق على البقاء بعدم اشتراكها فيه . وحث الوزراء جميع البلدان وخصوصا البلدان المتقدمة النمو التي لم تنضم الى الصندوق بعد على الانضمام اليه كيما تصبح أطرافا في الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك ، فتسهم بذلك في تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية على أكمل وجه .

٢٨ - ولاحظ الوزراء بقلق شديد أن تنفيذ برنامج العمل الجديد الاساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمد في عام ١٩٨١ كان بطيئا على نحو يدعو الى الاسى . فبدلا من أن تصل المعونة المقدمة لاقل البلدان نموا الى الهدف المتفق عليه وهو ٠ر١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للدول المانحة ركدت هذه المعونة على مستوى نسبته ٠ر٠٨ في المائة . وأكد الوزراء من جديد صحة برنامج العمل التامة لتمكين أقل البلدان نموا من التغلب على المصاعب الهيكلية ولتحقيق نمو مستمر يعتمد على الذات ، ولذا فقد شددوا على الحاجة الملحة لتحقيق أهداف ومقاصد برنامج العمل تحقيقا تاما وفي حينه . وفي هذا السياق شدد الوزراء بشكل خاص على أهمية اجتماع ، للاستعراض الشامل المتوسط الاجل لتنفيذ برنامج العمل ، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، وأكدوا بشكل خاص على أهمية الحاجة الى اتخاذ مجموعة من التدابير الشاملة والعملية الموجهة نحو تنفيذ برنامج العمل بشكل تام وفعال .واكدوا من جديد دعمهم الكامل لنجاح الاستعراض الشامل وحثوا جميع الحكومات على الاشتراك في هذه العملية مع وضع هذا الهدف نصب الاعين .

٢٩ - ولاحظ الوزراء بقلق انه لم تتخذ حتى الآن إلا مبادرات قليلة جدا هامة لتنفيذ اجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ورحب الوزراء بقرار الجمعية العامة ٢١٢/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي ترجو فيه الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ، باستكشاف امكانية تنظيم

Digitized by UNOG Library

اجتماع متابعة ذي طابع أقاليمي ، يشترك فيه ممثلون للبلدان الجزرية النامية وغيرها من البلدان المهتمة ؛ واعرب الوزراء عن تاييدهم لعقد هذا الاجتماع واقترحوا عقده ، بالافضل ، في عام ١٩٨٦ . وحثوا جميع دول البلدان النامية الجزرية الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ على العمل على انجاح الاجتماع .

٣٠ - ولاحظ الوزراء بقلق شديد انهيار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي في البلدان النامية غير الساحلية ، وأوصوا بالإلتزام بشكل صارم بالتدابير المحدودة الواردة في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظومة الامم المتحدة بغية التغلب على المشاكل الصعبة والتقييدات الهيكلية التي تعرقل الجهود الانمائية لتلك البلدان .

٣١ - ولاحظ الوزراء بقلق ان الجهود المبذولة حتى الآن لم تنجح في تنفيذ الترتيبات الطويلة الاجل لجهاز الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وأشاروا مرة أخرى الى الاولوية العالية التي يولونها لإنشاء جهاز التمويل على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٤٤ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، كما اعربوا أيضا عن استعدادهم للنظر في جميع المقترحات ذات الصلة التي تجعل من الممكن انشاء جهاز سليم وقابل للبقاء لتمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وتحقيقا لهذا الهدف حثوا جميع البلدان وخصوصا البلدان المتقدمة النمو على بذل جهد أكبر من أجل البدء في إنشاء الجهاز في وقت مبكر .

٣٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لان المفاوضات المطولة المتعلقة بمدونة السلوك التي وضعتها الامم المتحدة بشأن الشركات عبر الوطنية لم تسفر عن انجاز صياغة المدونة . وحثوا البلدان المتقدمة النمو التي لم تظهر الإرادة السياسية من قبل في هذا الصدد على ان تظهرها خلال الدورة الاستثنائية المستأنفة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية التي ستنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، على ان تضع في اعتبارها المرونة والإرادة السياسية اللتين ابدتهما مجموعة ال ٧٧ حتى الآن وذلك حتى تجعل من الممكن النجاح في انجاز وإقرار مدونة ذات معنى .

٣٣ - ولاحظ الوزراء تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم الذي عقد في نيروبي في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، ورحبوا بإتخاذ الاستراتيجيات المتطلعة الى الامام ودعوا الى تنفيذها بشكل فعال .

../..

Digitized by UNOG Library

٣٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ للتخفيض الحاد في النفقات وفي انجازات البرامج ، الذي اجرته المؤسسات والاجهزة المالية المتعددة الاطراف ، ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة العاملة في الانشطة التنفيذية لاغراض التنمية ورأوا ان هذه الحالة غير الملائمة التي تأتي في أعقاب النقل العكسي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو وعلى اثر تخفيض المعونة الانمائية الرسمية بالاسعار الحقيقية تضعف بشدة من الجهود الانمائية التي تبذلها البلدان النامية . وفي هذا السياق ، لاحظوا بشعور خاص من خيبة الامل ، ما يحيق بأفقر البلدان النامية من عواقب نتيجة انخفاض مستوى تغذية موارد المؤسسة الانمائية الدولية وانخفاض مستوى المساهمات المقدمة الى المصارف الانمائية الاقليمية . واعربوا أيضا عن قلقهم البالغ لتزايد نزوع بعض البلدان المتقدمة النمو الى وضع شروط للتبرعات الطوعية التي تقدمها الى الانشطة التنفيذية التي تقوم بها الامم المتحدة من أجل التنمية

٣٥ - واعرب الوزراء عن قلقهم وعدم ارتياحهم للإتجاه الى تحديد التبرعات المقدرة المقدمة الى منظومة الامم المتحدة ، والذي طلب فيه الى البلدان النامية ، كمجموعة ، دفع نصيب أكبر من التكاليف على الرغم من مصاعبها الاقتصادية الخطيرة وقدرتها الضعيفة على الدفع .

٣٦ - وأكد الوزراء من جديد أهمية ايلاء إهتمام كاف الى تنمية القطاعات الاجتماعية بوصفها جزءا لا تيجزأ من التنمية الاقتصادية . واعربوا عن قلقهم إزاء الاثر المدمر الذي تحدثه الازمة الاقتصادية العالمية وسياسات التكيف على قطاعات الصحة والتعليم والسكان والاسكان وكذلك على حالتي الرعاية والتغذية في مناطق عديدة من العالم النامي وعلى الاخص فيما بين الاطفال والفقراء والجماعات الضعيفة الاخرى . وعليه أكدوا على ضرورة إتخاذ تدابير محددة لدعم الجهود التي يجرى بذلها على الصعيد الوطني في القطاعات الاجتماعية وعلى الاخص تلك التي تستهدف الفقراء والجماعات الضعيفة الاخرى .

ثالثا

٣٧ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم السياسي الكامل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأعادوا تأكيد إقتناعهم بانه يشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من جهود البلدان النامية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بهدف تحقيق القدرة الكاملة للبلدان النامية على القيام بتنمية اجتماعية واقتصادية سريعة وإقامة

Digitized by UNOG Library

النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأكدوا ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يشكل شرطا مسبقا ولا بديلا للتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ، كما انه لا يعفي بأي حال البلدان المتقدمة النمو من مسؤولياتها والتزاماتها في مجال دعم الجهود الانمائية للبلدان النامية على أساس من الإنصاف والمصلحة المتبادلة .

٣٨ - وأكد الوزراء من جديد ايمانهم بإستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وكرروا اقتناعهم بأن التنمية القائمة على الاعتماد على الذات تشكل ، بوصفها عاملا ديناميكيا لتنمية الامكانات المتميزة للبلدان النامية ووسيلة لتعزيز قدرتها التفاوضية ازاء البلدان المتقدمة النمو ، أمرا ضروريا لخفض امكانية تعرض البلدان النامية لآثار البيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة . واعربوا عن اقتناعهم بأنه ينبغي على البلدان النامية في ضوء الصعوبات الاقتصادية العالمية الراهنة ، أن تسعى بطريقة أكثر نشاكا من أي وقت مضى الى تحقيق هدف تعزيز اعتمادها الجماعي على الذات . وكرروا مرة أخرى تصميمهم على بذل مزيد من الجهود ، من خلال التدابير الموجهة نحو العمل والتي من شأنها أن تولد من جديد الزخم اللازم لتنفيذ برنامج عمل كراكاس بإحساس كامل بالتضامن والواقعية .

٣٩ - وبينما لاحظ الوزراء بالارتياح أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد تحسن على مدى السنين واكتسب قوة دافعة كبيرة اعترفوا بالحاجة الى إتخاذ مزيد من الاجراءات المجددة في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على كل من الصعيد الثنائي ودون الاقليمي والاقليمي والدولي .

٤٠ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بنتيجة الاجتماع الرابع للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق ، المعقود في جاكارتا في الفترة من ١٩ الى ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، ورحبوا بالتوصيات التي اعتمدت في ذلك الاجتماع .

٤١ - ولاحظ الوزراء باهتمام المناقشة الشاملة التي جرت في الاجتماع الرابع للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق عن تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل كراكاس والنهج الصريح والواقعي الذي اتبع في التقييم ، والاقتراحات البناءة التي قدمت في ذلك الاجتماع من أجل زيادة تعزيز عملية التنفيذ .

٤٢ - وسلم الوزراء بالحاجة الى تحقيق ما يلزم من نتائج ملموسة في إطار الأهداف الأصلية لبرنامج عمل كراكاس ، فشددوا على ضرورة التركيز عند تنفيذ البرنامج في

Digitized by UNOG Library

المستقبل القريب على قائمة ارشادية بالمشاريع على أساس العمل الذي نفذ بالفعل . وفي هذا الصدد ، ينبغي تعليق اهمية على تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة عليها بالفعل مثل المشروع الرائد لشبكة المعلومات المتعددة القطاعات .

٤٣ - وفي اطار الاهداف الاساسية الجماعية لبرنامج عمل كراكاس ، وحرصا على التعجيل بتنفيذه ، علق الوزراء أيضا أهمية على الدول الاعضاء التي بدأت مشاريع أكثر تحديدا لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٤٤ - وأكد الوزراء على أهمية تعزيز آليات الدعم باعتبارها تساعد في تنفيذ برنامج عمل كراكاس .

٤٥ - وعملا على تعزيز تنفيذ برنامج عمل كراكاس وترجمة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الى شكل أكثر واقعية ، قرر الوزراء تحويل الاجتماع القادم للجنة الحكومية الدولية الى اجتماع رفيع المستوى لتقييم الحالة الراهنة لعملية التنفيذ وتقرير مسار العمل في المستقبل . وأكدوا انه ينبغي أن يكون الاجتماع الرفيع المستوى جيد الاعداد تماما وأن يكون ذا طبيعة سياسية وتقنية معا لضمان إتخاذ قرارات محددة .

٤٦ - وأكد الوزراء أهمية التبكير بإنجاز صياغة المبادئ التوجيهية وكيفيات تشغيل الموارد المالية للصندوق الاستئماني للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي هناك حاجة ماسة اليها . ولهذه الغاية ، ينبغي انجاز المهمة في اقرب وقت ممكن في النصف الاول من عام ١٩٨٦ .

٤٧ - ووضع الوزراء في الاعتبار الدور الهام الذي يؤديه التعاون والتدريب التقنيان في عملية تنمية البلدان النامية ، فأكدوا من جديد الدور الحيوي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأداة لتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتنفيذه .

٤٨ - وأعاد الوزراء تأكيد ما للنظام العالمي للافضليات التجارية من أهمية في توسيع نطاق التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية تمشيا مع الإعلان الذي اعتمدوه في عام ١٩٨٢ . ورحبوا بالقرارات التي اتخذها الاجتماع الوزاري للبلدان النامية بشأن النظام العالمي للافضليات التجارية ، المعقود في نيودلهي في

Digitized by UNOG Library

تموز/يوليه ١٩٨٥ والذي قدم زخما سياسيا كبيرا للمفاوضات المتعلقة بإقامة النظام العالمي للافضليات التجارية وأسفر عن تقدم ملموس في قضايا محددة مثل تحديد اطار يجعل من الممكن الشروع في الجولة الاولى من المفاوضات في أيار/مايو ١٩٨٦ واختتامها في موعد أقصاه ١ أيار/مايو ١٩٨٧ .

٤٩ - وأكد الوزراء على أهمية التجمعات الحكومية والاقليمية ، ومراكز التدريب ذات المجال المتعدد الجنسية ، ومعاهد البحوث في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وأكدوا على الحاجة الى تعزيز التعاون بين مكتب رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك وهذه المنظمات والمؤسسات .

٥٠ - وأكد الوزراء أهمية دور مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وأعادوا تأكيد الحاجة الى زيادة ادماج برامج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في أنشطتها الرئيسية ، بما في ذلك الخطط المتوسطة الاجل ، وايدوا توصيات الاجتماع الرابع للجنة الحكومية الدولية في هذا الصدد .

- - - - -

Digitized by UNOG Library